مداخلة بعنوان : آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع و التحديات .

الدكتور رحاحلية بلال جامعة مُحَّد الشريف مساعدية – سوق أهراس –

الدكتور فرج شعبان جامعة اكلي محند اولحاج – البويرة –

الملخص : عملت الحكومة الجزائرية في إطار مواكبة هذه التحولات على إحداث وزارة تكون كفيلة بالنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بوضع استراتيجية متكاملة ومنسجمة لتطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعبئة كل الوسائل المادية والبشرية لتجسيدها ميدانيا وذلك من أجل إحداث قفزة نوعية لمسايرة الإقتصاد العالمي الجديد، وذلك من خلال برنامج التأهيل والخيارات والسياسات التي تسمح بتنفيذ هذه الإستراتيجية، وتمكن من إبراز فعاليتها في ترقية التنافسية في ظل التحولات وستظهر نتائج هذه الإستراتيجية مع الإنفتاح الكلي للأسواق الجزائرية مع بداية عام (2010م) رغم النتائج الأولية المحفزة على الإستمرار في هذا المنوال إن المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية من أجل ترقية و تأهيل القطاع على المستوى الذي تفرضه التحديات الكبرى قد بدأت تؤتي ثمارها في عدة ميادين، كإنشاء صندوق ضمان القروض البنكية، مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات، مجلس استشاري وطني، وبرنامج لتأهيل المؤسسات ويعتبر هذا كله ترجمة و تجسيد للثقة القائمة بين الدولة وشركائها مع اشتراك الجامعيين و الباحثين و الخبراء بغرض دفع عجلة التنمية الإقتصادية بواسطة تشجيع ورفع حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي تساهم في خلق الثروة ومناصب شغل وتقليص فاتورة الوردات بتنويع وزيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

Abstract: The Algerian government has worked in line with these transformations to create a ministry that will be able to promote the SME sector by developing an integrated and harmonious strategy to develop and promote the SME sector and mobilize all material and human resources to realize it in the field in order to make a quantum leap to keep pace with the new global economy. Through the program of rehabilitation and options and policies that allow the implementation of this strategy, and able to highlight its effectiveness in the promotion of competitiveness in light of the transformations and will show the results of this strategy with the total openness of the Algerian markets with the beginning In 2010, despite the initial results, the efforts exerted by the public authorities to upgrade and rehabilitate the sector at the level imposed by the major challenges have begun to bear fruit in several fields, such as the establishment of the bank loan guarantee fund, Institutions, national advisory council and a program for the rehabilitation of institutions. This is a translation and reflection of the trust existing between the State and its partners with the participation of academics, researchers and experts in order to promote economic development by encouraging and raising the volume of national and foreign investments that contribute to wealth creation, B) To reduce and reduce the import bill by diversifying and increasing the volume of exports outside the hydrocarbons sector.

المقدمة : إن الوعي بضرورة فعالية هذا القطاع الحساس وقدرته على النمو الإقتصادي وخلق مناصب شغل في الجزائر يتأكد يوما بعد يوم، فالإرادة السياسية لترقية و تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدت واضحة منذ بدأ الإصلاحات الإقتصادية والتي بدورها تسعى إلى التقليل من الصعوبات والمشاكل التي تعيق نمو هذه المؤسسات والتي من بينها صعوبة حصولها على معلومات الإقتصادية المضبوطة و المحينة التي تمكنها من رسم مخطط تسويق منتوجاتها في الأسواق الدولية، كما يعد الحصول على القروض البنكية ودخول الأسواق المالية من أهّم هذه الصعوبات بالإضافة إلى العجز الكبير في إستعمال التكنولوجيات الحديثة و الإبتكار في جميع نشاطاتها، ورغم هذا فقد سعت الجزائر بشتى الوسائل إلى تحقيق نتائج إيجابية والحدّ بشكل واسع من العراقيل والمشاكل التي تتخبط فيها هذا القطاع وتوفير فرص لجميع المهتمين من المواطنين و الأجانب لتنمية وبعث وتطوير هذه المؤسسات .

أولا– إشكالية الدراسة : ومن خلال هذا يمكننا طرح الإشكالية التالية : **ما هو واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟**

ثانيا– أسباب إختيار الموضوع :هناك عدة أسباب جعلتنا نختار موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها :

- ✓ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد ركائز الأساسية الإقتصاد الدول المتقدمة.
- ✓ توجه الاقتصاد الوطني إلى الإقتصاد الحّر، يفرض إتباع إستراتيجية تهدف إلى تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، مما يفرض الإهتمام بالقطاع الخاص.
- ✓ يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وصعوبات يقلص من أدائه وفعاليته.

ثالثا – أهداف الدراسة : يهدف هذا الموضوع إلى إعطاء نظرة شاملة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تسليط الضوء على مكانة وواقع والسياسة المتبعة من طرف الدولة من أجل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع قدرتها التنافسية وكذا المحافظة على بقائها .

رابعا– أهمية الدراسة :نسعى من خلالها إلى تقديم دراسة شاملة ومختصرة حول كل ما يتعلق بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتبر موضوع من مواضيع الساعة، وهذا يفسر بالإهتمام المتزايد من طرف السلطات العمومية بهذا القطاع في الآونة الأخيرة، وكذا تمكين الباحثين والمستثمرين من معرفة التسهيلات والتدعيمات من طرف الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا – تقسيمات ألدراسة : قد قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور نذكر منها :

المحور الأول : مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الثاني : أهداف و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أفاقها.

المحور الثالث : آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الأول : مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا – التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : إن التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تعيين الحدود الفاصلة بينها و بين غيرها من المؤسسات ضرورة لا تستغني عنها، و نظرا لصعوبة تحديد تعريف موحد لها أدى إلى انفراد كل دولة بتعريف خاص بها، كما توجد تعاريف أخرى متفق عليها من طرف بعض المؤسسات الدولية كتعريف الإتحاد الأوروبي

1– تعريف اليابان: تعتمد في تحديدها لمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة استنادا إلى القانون الأساسي لعام 1963 على مبدأ المعيار المزدوج (أي معيار رأس المال و عدد العمال) حيث لا يزيد عدد عمالها عن 300 عامل و رقم أعمالها أقل من 50 مليونين.

2– تعريف خاص بالو–م.أ: حسب القانون 1953 فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تلك المؤسسات التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة بحيث تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، و قد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات و عدد العاملين.[1]

3– تعريف خاص بجنوب شرق آسيا: في إحدى الدراسات الحديثة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قام بها اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا، استخدم كل من " بروتش " و " هيمنز " (Bruche et Heimenz) التصنيف الآتي المعترف به بصورة عامة في هذه البلدان، و الذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي

-من 1 ⟵ 9 عمال: مؤسسات عائلية و حرفية.– من ~~50~~ 99 عامل: مؤسسات متوسطة.

- من 10⟵ 49 عامل: مؤسسات صغيرة. – أكثر من 100 عامل: مؤسسات كبيرة.

4 – تعريف خاص بمصر: تعتبر مؤسسات الصغيرة و متوسطة إذا وظفت ما يقل عن 50 عامل.

5 – تعريف خاص بفرنسا: فرنسا هي الأخرى تعتمد على مبدأ المعيار المزدوج مثل اليابان فتعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها كل مؤسسة يتراوح عدد عمالها ما بين 0 إلى 500 عامل و رأسمالها المستثمر يقل عن 5 ملايين فرنك فرنسي[2].

6– تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: الجزائر كغيرها من البلدان تسجل غياب تعريف رسمي لقطاع PME/PMI عدا بعض المحاولات التي تقدمت بها بعض الجهات المهتمة بهذا القطاع و التي تعذر عليها القيام بدراستها في حالة عدم تقديم تعريف ولو افتراضي لPEM/PMI، فحسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الصادر في 12 ديسمبر 2001، المادة 04 تعرفها مهما كانت طبيعتها بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من 1 – 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية – 1996مص 62

[2] محمد زرواطي، التنمية، مرجع سابق، ص ص : 6 – 7 .

2 مليار دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، و تستوفي معايير الاستقلالية. [3]

من كل ما سبق يمكن أن نعرف المؤسسات الصغيرة ة المتوسطة على أنها مجموعة المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير و تستخدم رؤوس أموال صغيرة و توظف عددا محدودا من الأيدي العاملة و تتبع أسلوب الإنتاج الحديث أي يغلب على نشاطها الآلية و تطبق مبدأ تقسيم العمل. [4]

ثانيا – دوافع ظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1– الدوافع الاقتصادية: وتتمثل في:

– النهوض بالاقتصاد الوطني، و هذا بالتركيز على الصناعات الخفيفة و قطاع الخدمات و المهن الحرة، لأن فرص التوظيف فيها قد تكون اكبر بالمقارنة بغيرها، و بالنسبة الى رأس المال فضآلته النسبية تسهل عملية تمويلها عكس الصناعات الكبيرة.

– عدم التوازن في الاقتصاد الداخلي نتيجة التركيز على الصناعات الكبيرة المنتجة و توجيه انتاجها نحو التصدير الى الخارج.

– تحقيق الاكتفاء الذاتي نوعا ما من المنتجات و الصناعات الصغيرة بإتاحة الفرصة للكفاءات و الامكانيات البشرية المتاحة محليا.

2–الدوافع المالية:و تتمثل في:

– إنشاء المؤسسات الصغيرة لا يثقل كاهل الخزينة العمومية لأنها لا تتطلب ميزانية ضخمة كما أن التقنيات المستخدمة فيها بسيطة فتنخفض الحاجة الى مستوى عال من المهارات و من ثم لا تحتاج الى تدريب راق لذ لك تتمتع هذه المؤسسات بدرجة عالية من المرونة في حركات دخول و خروج عنصر العمل و هذا ما يوفر على المؤسسة اموالا كبيرة.

–كبر ربحية هذه المؤسسات اذ ان ما تحققه من ارباح يفوق ما تتطلبه من اموال و تكاليف.فقد ثبت ان الصناعات الصغيرة في البلدان النامية بتقنياتها البسيطة كما كانت في بعض الحالات اعلى انتاجية من الصناعات الكبيرة ذات التقنيات الحديثة المرهقة لميزانية الدولة

3– الدوافع السياسية: لا يوجد هدف سياسي محدد تريد الدولة تحقيقه، لكن يشار إلى أنها تريد الدخول في سياسة جديدة تختلف عن السابق و تحقق البقاء و الاستمرارية، و هذا لترابط السياسة بالاقتصاد. [5]

4– الدوافع الاجتماعية: يعتبر هذا الدافع من أهم الدوافع لظهور المؤسسات الصغيرة، و يتلخص فيما يلي:

– تدهور الوضعية الاجتماعية نتيجة تفشى ظاهرة البطالة، و تفاقم الأزمات الاجتماعية نظرا لتسريح عدد كبير من العمال.

---

[3] لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من أجل سياسة تطوير في الجزائر، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائر، 2002، ص:19.

[4] إسماعيل مُحَّد محروس، اقتصاديات الصناعة و التصنيع.مؤسسة شباب الجامعة مصر 1992 ص: 211.

[5] مُحَّد خليل كمال الحمزاوي، اقتصاديات الإتتمان المصرفي، منشاة المعارف، الإسكندرية،مصر.الطبعة(2)،2000.ص:396.

– تضخم حجم العمالة في بعض القطاعات الحديثة، و خاصة أجهزة الدولة، وغيرها من القطاعات الخدمية، و تزايد الاعمال الطفيلية في القطاعات الغير منظمة.

– النزوح المستمر لقوى العمل داخليا و خارجيا.

ثالثا – خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : حتى و إن اختلفت الآراء حول المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أنه ثمة اتفاق على أهميتها في اقتصاديات الدول لما تتميز به من خصائص نذكر منها:

1- شكل الملكية: مشروع فردي او شركة أشخاص.

2- كثافة العمل: تستخدم قانون انتاجة بسيطة نسبيا، مما يتناسب مع ظاهرة وفرة العمل وندرة رأس المال في معظم البلدان النامية.

3-المرونة في الإدارة و في مواجهة الفساد الناجم عن نقص الطلب السوقي بدرجة أكبر، إضافة إلى أنها تعمل في مجتمع محلي و على علاقة مباشرة مع العاملين و العملاء.[6]

4-سهولة التأسيس: و تستمد عنصر السيولة من احتياجاتها لرؤوس الأموال صغيرة نسبيا، حيث أنها تستند إلى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص.

5-وجود حوافز على العمل و الابتكار، التجديد، التضحية و الرغبة في تحقيق اسم تجاري وشهرة و ارباح و تحمل المخاطرة.

6- تعتبر هذه المؤسسات اكثر كفاءة في استخدام رأس المال، و في تعبئة المدخرات و المهارات ذات الطابع المنظمي و موارد أخرى، كان لا يمكن الاقتراب منها لولا هذه المؤسسات.

7-قوة العلاقة بالمجتمع: من أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المحيط به.

8- انخفاض احتياجاتها من الطاقة، و البنية الاساسية بالمقارنة مع المؤسسلت الكبيرة.

9-استقلالية الملكية و الادارية والعمل: حيث يجب أن لا تتدخل هيأت أو جهات خارجية في عملها و أن لا تعتبر فرعا للأحد المؤسسات الكبرى[7]

10-مركز التدريب الذاتي: إن طابع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب و التكوين لما لها و العاملين فيها و ذلك جراء مزاولتها لنشاطهم الانتاجي باستمرار، و تحملهم للمستويات التقنية والمالية، و هذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات و المعرفة.

11- المعرفة التفصيلية بالعملاء و ظروفهم: فسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا، والمعرفة الشخصية بالعملاء تجعل من الممكن التعريف على شخصياتهم

---

[6] ناصر دادي عدون، مرجع سابق ، ص:80

[7] محمد زرواطي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية، مرجع سابق، ص: 20.

و احتياجاتهم التفصيلية، و تحليل هذه الاحتياجات و دراسة اتجاهات تطورها في المستقبل،
12- ينتمي للقطاع الخاص.

المحور الثاني : أهداف و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أفاقها

أولا – أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

1– ترقية الشغل: إن أهم ميزة (م.ص.م) (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) عن المؤسسات الكبيرة أنها قادرة على استيعاب عدد كبير من العمالة عدد اكبر من ذلك الذي تتحمله المؤسسات الكبيرة خاصة مع ميل هذه الأخيرة إلى استخدام التكنولوجيا الآلية و استغنائها عن اليد العاملة البشرية، كما انه يعد قطاعا حيويا في مجال التشغيل، وفي هذا الصدد كشفت APSI (وكالة متابعة وترقية المنتوج سابقا) أنه منذ الإعلان عن إنشاء هذه الوكالة سنة 1994 إلى غاية 1999/12/31 تم تسجيل أكثر من 30 ألف تصريح بالاستثمار بمعنى 30 ألف مؤسسة،أغلبها (99%) تنتمي لقطاع (م.ص.م) يتوقع منها خلق أكثر من مليون منصب شغل (حوالى 1268722) أي في ظرف 6 سنوات (94-99) تم تسجيل 30ألف مؤسسة بمعدل سنوي 5000 مؤسسة، يتم تشغيل أكثر من 1200000 شخص أي بمعدل سنوي يبلغ200000 إذا ما تم تجسيد هذه المشاريع ، إن التشغيل على أساس تمكين كل قادر على العمل من منصب مستقر هو خيار إستراتيجي لتنمية البلاد، والتحليل السابق يبين إلى أي حد يستطيع قطاع (م.ص.م)الاستجابة لهذا الخيار مما يتطلب المبادرة إلى وضع البرامج و الآليات الأكثر فعالية.

2– ترقية الاستثمار: يشكل قطاع (م.ص.م) في العالم قطاعا حيويا في مجال الكشف عن الثروات و الرفع من معدلات النمو، و بالتالي إسناد التنمية الإقصادية و الاجتماعية كهدف إستراتجيي ولا يكون هذا ممكنا دون إستراتيجية متماسكة و ناجحة لحفز الاستثمار المنتج.

3– دعم التوازن الجمهوري: لقد عكفت الدولة على تسطير وإنجاز عدة برامج لصالح كل القطاعات بغرض التنمية الجمهورية و المحلية المستديمة أو التي تقوم على:

-إعادة التوازن الإقليمي (منشات قاعدية و تجهيزات).

- إعطاء صورة جذابة لتشجيع الاستثمار.

- المساعدة على إنشاء (م.ص.م)، حيث الصناعة الواسعة لم تعد منتجة للشغل بل (م.ص.م) .

- تشجيع نقل مواقع المؤسسات الصناعية و إعادة توزيعها بالنسبة للمدن المكتضة بوضع تحفيزات و تشجيعات.

- عدالة في توزيع فرص الاستثمار وفق معايير عالمية و موضوعية آخذة بعين الاعتبار معايير الجودة و التكلفة المنخفضة.

- عدالة و موضوعية في تهيئة الإقليم.

ثانيا– التموقع في الاقتصاد الجهوي و الدولي و الانخراط في الاقتصاد الجديد:

- يحتاج الاقتصاد الجزائري الى اتباع سياسات و طرق و افكار ذكية للاستفادة من مسار الاندماج و الارتباط

الاقتصادي و التجاري العالمي على أوسع نطاق ،فمن متطور آفاق الاقتصاد العالمي بينت المعطيات المتوفرة أن الاتحاد الأوروبي يمتلك نسيجا إنتاجيا يحتوي على 179 مليون (م.ص.م)، تتطلب هذه النظرة و تماشيا مع عناصر المنظومة الاقتصادية الجهوية إعطاء قطاع (م.ص.م) و الحرف دورا أكبر من خلال ترقيتها و دعمها على آفاق 2020 ،هذه الترقية تقوم على ابعاد منها:

- البعد التشريعي عن طريق توجيه قانوني لجمع نشاطات المؤسسات الصغرى الصغيرة و المتوسطة.
- البعد المعلوماتي عن طريق منظومة جديدة للبحث و التكوين في مجال الاستشارة و التسيير.
- البعد التنظيمي عن طريق الكيفيات المرافقة لتأسيس و نمو هذه المؤسسات في الجانب الإداري.
- البعد المالي عن طريق تأسيس نظام جديد للقرض المضمون و تدابير الدعم المالي.
- بعد الجباية عن طريق منظومة جديدة للإعفاء الضريبي تخدم رأسمال المؤسسات.

هذه المعالجة العملية تدفع للتفكير في مرصد للدراسات و البحث و التطوير خاص ب(م.ص.م).

ثالثا – أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تنقسم المشروعات الصغيرة إلى عدد من المستويات طبقا لأهميتها إلى:

1– على مستوى الفرد صاحب المشروع : تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الفرد كما يلي:

- إشباع حاجة الفرد صاحب المشروع في إثبات الذات كشخصية مستقلة لها كيانها الخاص.
- ضمان الحصول على دخل ذاتي له ولأسرته بصفة خاصة إذا أدير المشروع بأسلوب رشيد.
- يوفر المشروع لصاحبه فرصة تحقيق رسالته وغايته الخاصة في الحياة العملية.
- الاعتزاز والافتخار لصاحب المشروع الناجح، حث يشعر أنه استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه ما لم يحققه الآخرون.
- إن المشروع الصغير هو طريق الحرية والإبداع لدى الأفراد في الحياة العملية.
- يعتبر فرصة لصاحبه لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبرته العملية والعلمية لخدمة مشروعه كهواية يعشقها قبل أن يكون وظيفة.
- تشجيع الشباب وتسهيل امتهانهم للأعمال الحرة في المشروعات الصغيرة يوفر لهم الوقت الذي قد يقضونه في انتظار التوظيف في القطاعين الحكومي والخاص.

2– على مستوى المجتمعى : تمثل أهمية المشروعات على مستوى المجتمع فيما يلي:

- تعمل في مجال الأنشطة الإنتاجية، الخدمية، السلعية والفكرية.
- تغطية جزء كبير من احتياجات السوق المحلي.
- إعداد بمساهمة كبيرة العمالة الماهرة.
- تشارك في حل مشكلة البطالة في المجتمع.

- نقد المكون الأساسي في هيكل الإنتاج والاقتصاد في بلاد العالم.
- إن تشجيع المعلومات خاصة العاملة في مجال الصناعة يساعد على تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المحلية في المجتمع، ودفع هذه المشروعات إلى مواقف تنافسية جيدة.

3- على المستوى العالمي : إن المشروعات الصغيرة أصبحت علما قائما بذاته يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية وقد أفردت لها القرارات الخاصة بها.

- لقد تعرضت لها مختلف العلوم كالإدارة والاقتصاد والهندسة والقانون من زوايا مختلفة ومتعددة.
- في مجال التدريب والتنمية أصبحت للمشروعات الصغيرة برامج تدريبية عديدة ومتنوعة.
- انتشار وسائل الإعلام المسموعة، المقروءة والمرئية على مستوى العالم والتي تهتم بالمشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مختلفة.
- إن معظم الأثرياء والمشاهير عبر التاريخ قد بدأوا بمشروعات صغيرة حتى ازداد نشاطهم وحجم أعمالهم ونطاقها على مستوى العالم، وصارت من الشركات العملاقة المنافسة في العالم.
- تعتبر كمحور رئيسي للتنمية في زيادة الإنتاج وتوفير الخدمات.
- إعداد واكتساب الشباب للخبرة من خلال تطوير الخطط والمناهج التعليمية.

رابعا – مهام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : ومن المهام الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد ما يلي:[8]

1- إضفاء المرونة على الأداة الإنتاجية : يتمثل هدف الإصلاحات الاقتصادية في إضفاء المرونة اللازمة على الأداة الإنتاجية، لتمكينها من التطور والتأقلم مع التغيرات في ظل اقتصاد متفتح.

و تستهدف هذه المرونة التعبئة الحقيقية للاستثمار بكل أشكاله، وكذا الطاقات الفنية البشرية والمادية و التسييرية لبلادنا ، كما تسمح لاقتصادنا بمواجهة العولمة والاندماج في إطار التكتلات الجهوية التي هي في النهاية شرط للبقاء والتطور على المدى البعيد.

2- عامل رئيسي في ارتفاع التشغيل : ستشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموع القطاعات الاقتصادية العوامل الرئيسية في ارتفاع التشغيل في الجزائر. وثمة مكامن أخرى للتشغيل في جميع قطاعات النشاط، يجب استغلالها دون استثناء ولا يمكن حشدها إلا بإعادة تنظيم الاقتصاد تنظيما عميقا ، كما أن بلادنا لم توفق خصوصا في طموحها وسياستها في ميدان التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال الذي يشكل خزانا كبيرا لإحداث مناصب الشغل في الاقتصاد العصري.

3- التأثير على الاستهلاك : إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هدفها الأساسي هو تحقيق إنتاج كبير، هذا ما يؤدي إلى وجود منافسة كبيرة تؤدي إلى انخفاض الأسعار وزيادة المبيعات، مما يزيد من إمكانية استهلاكية

[8] فضاءات، (مجلة دورية تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لقاءات وزيارات) جانفي، فبراير، 2009، ص 03.

للمجتمع.

4- التأثير على الأجور: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في تحديد الأجور، فقوة هذه المؤسسات ووزنها المالي يقوم بدفع الأجور خاصة عند محاولة استقطابها لليد العاملة إلى المناطق النائية أو قصد تحويل العمال إلى مناطق معينة.

5- دفع عجلة التغيير:[9] تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التغيير وذلك بإنشاء مساكن للعمال، إعداد الطرق والمرافق العامة...الخ، وهذا ما يؤدي إلى طهور تجمعات سكانية أو مدن جديدة مثلا ظهور مدن بعد أن تكونت بها مركبات صناعية كأرزيو أو الحجار.

6- ظهور منشآت تجارية جديدة : نظرا لزيادة النمو الديموغرافي، تزداد حاجيات السكان فيصبح من الضروري القيام بإعداد منشآت تجارية جديدة لتلبية حاجياتهم، مما يؤدي إلى ظهور ودفع حركة تنموية في المنشآت.

7- التأثير على الأسعار: تختلف في التأثير على الأجور كون أنها تؤثر على أسعار المنتوجات، ويظهر هذا الأثر خاصة في المنتوجات المتكاملة.

8- مهمتها في الناتج الداخلي الخام (PIB) والتصدير: بلغت مشاركة القطاع في جعل القيمة المضافة الوطنية ما يقارب 31.27% بالنظر إلى النمو الذي عرفه القطاع، والذي قدر سنة 1999م بـ: 7% وخلال السداسي الأول من سنة 2001م بـ: 6.8%، وقدرت مهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام سنة 1998م بـ: 53.6% مع إدماج قطاع المحروقات، أما باستثنائه فتصل إلى 73.7% وهذا ما يعكس أهمية هذا القطاع في جعل الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي.

المحور الثالث : آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لم تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تجربة وخبرة واسعة في مجال التسيير والتنظيم وإدارة المشاريع الاقتصادية؛ الأمر الذي جعل من عنصر التكوين وإعادة تأهيل الطاقات المتوافرة ضرورة اقتصادية، وذا أهمية إستراتيجية لترقية وتطوير قدرات وأداء عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حتى تتمكن من مسايرة التطورات الفنية والتقنية.

أولاً- ترقية التشاور: تقوم الوزارة بترقية التشاور لتفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق الجمعيات المهنية، ومنظمة أرباب العمل, بدراسة ومناقشة مختلف المشاكل التي تعيق تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ قصد إعداد المخطط الاستراتيجي لترقية القطاع, ويدعم هذا العمل بتأسيس المجلس الوطني الاستشاري, وهو مكلفٌ بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية من جهة،

[9] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القانون التوجيهي رقم 1-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ: 2001/12/12.

والسلطات العمومية من جهةٍ أخرى, وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1].

ثانياً– برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها : إن تجاوز العقبات التي تعترض وتحد من التطور الملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتطلب إعداد برنامج للتأهيل، يشتمل على المحاور الأساسية التي تعالج المشاكل الكثيرة التي تواجه المستثمرين؛ وهذا لتحسين القدرة التنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي, ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم ، و بالنظر للتحديات المذكورة آنفا التي تنتظرها, أعدت الوزارة برنامجاً وطنياً لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 1 مليار دينار سنوياً، يمتد إلى غاية سنة 2013 [2]، ويشتمل على مرحلتين[3]، مرحلة التكييف وتمتد على مدى خمس سنوات، ومرحلة الضبط وتمتد على مدى سبع سنوات.

وبرنامج التأهيل عبارة عن مجموعة إجراءات تحث على تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, أي أنه منفصل عن سياسة ترقية الاستثمارات وحماية المشروعات التي لها صعوبات[1].

ويتكامل برنامج التأهيل مع البرامج القطاعية للوزارات والهيئات الأخرى المكلفة بترقية المنظومة المؤسسية الاقتصادية وهذا لسعيه لتحقيق الأهداف التالية[2]:

1- إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بتحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل بالتعرف على خصوصية كل ولاية وكل فرع ونشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة؛

2- ضمان استمرار وتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

3- تعزيز القدرة التنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجال التسيير والإدارة والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية بالنوعية؛

4- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج؛

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, المادة 2 من القانون 80/03 المؤرخ في 25 فبراير 2005، المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وعملها.

[2] –وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, برنامج التأهيل, جانفي 2002, ص 1.

[3] –عبد اللطيف بلغرسة, " تطوير دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل أدائها في ظل إستراتيجيات الاقتصاد الكلي بالنظر إلى الإصلاحات المصرفية والمالية", بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديأت المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس– سطيف– والبنك الإسلامي للتنمية أيام 24–27 ربيع الأول 1424هـ الموافق لـ 25–28 ماي 2003م, ص 7.

[1] –عبد اللطيف بلغرسة, " تطوير دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل أدائها في ظل إستراتيجيات الاقتصاد الكلي بالنظر إلى الإصلاحات المصرفية والمالية", بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديأت المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس– سطيف– والبنك الإسلامي للتنمية أيام 24–27 ربيع الأول 1424هـ الموافق لـ 25–28 ماي 2003م, ص 7.

[2]– وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, برنامج التأهيل, جانفي 2002, ص 2.

5- الحفاظ على العمالة الموظفة والتخفيف من البطالة؛

6- إعداد تشخيص إستراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛

7- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة، عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيقٍ فعال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب؛

8- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل، خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية، بواسطة التكوين، وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير، والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية ومخططات التسويق.

ويمول برنامج التأهيل من قبل المساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا (MEDA). وينتظر من هذا البرنامج تنمية اقتصادية مستدامة على المستويين الجهوي والمحلي، بواسطة نسيجٍ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذات تنافسية وفعالية في سوقٍ مفتوح، وإنشاء مناصب شغل دائمة، وتطوير الصادرات خارج المحروقات، والتقليل من الضعف التنظيمي الذي تشهده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي, وتوفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خدمة الاقتصاد الوطني

ثالثا- مجالات تطبيقها :

1- المجالات التطبيقية لبرنامج التأهيل: تتمحور عمليات التأهيل في مجالاتٍ عديدة على مستويين[2]:

أ- مجالات التأهيل على مستوى المؤسسة .

ب- مجالات التأهيل على مستوى المحيط .

2- الهيئات المكلفة ببرنامج التأهيل : يتم تطبيق برنامج التأهيل بواسطة مجموعةٍ من الهيئات أهمها[3]:

أ- الصندوق الوطني للتأهيل: والذي يتشكل من ممثلي الوزارات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وممثلي غرف التجارة والصناعة والحرف الفلاحية، وأرباب العمل، والنقابات.

رابعا- برنامج التعاون الدولي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تمثل الشراكة أحسن فرصةٍ للتعاون من أجل ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والوصول إلى تحقيق الأهداف الرامية إليها؛ وذلك أنه من خلال الشراكة يمكن الاستفادة من تجارب الطرف الخارجي الأجنبي, خاصة في مجال التسيير، والتنظيم، ونقل المهارات، وإدارة الأعمال. وعلى الصعيد الميداني تبذل الجزائر مجهوداتٍ معتبرة في سبيل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين أهم الأعمال المسجلة ضمن هذا الإطار يمكن ذكر:

---

(2) - نفس المرجع والموضع السابق.

(3) -نفس المرجع والموضع السابق.

شكل رقم (01): مخطط إعادة التأهيل

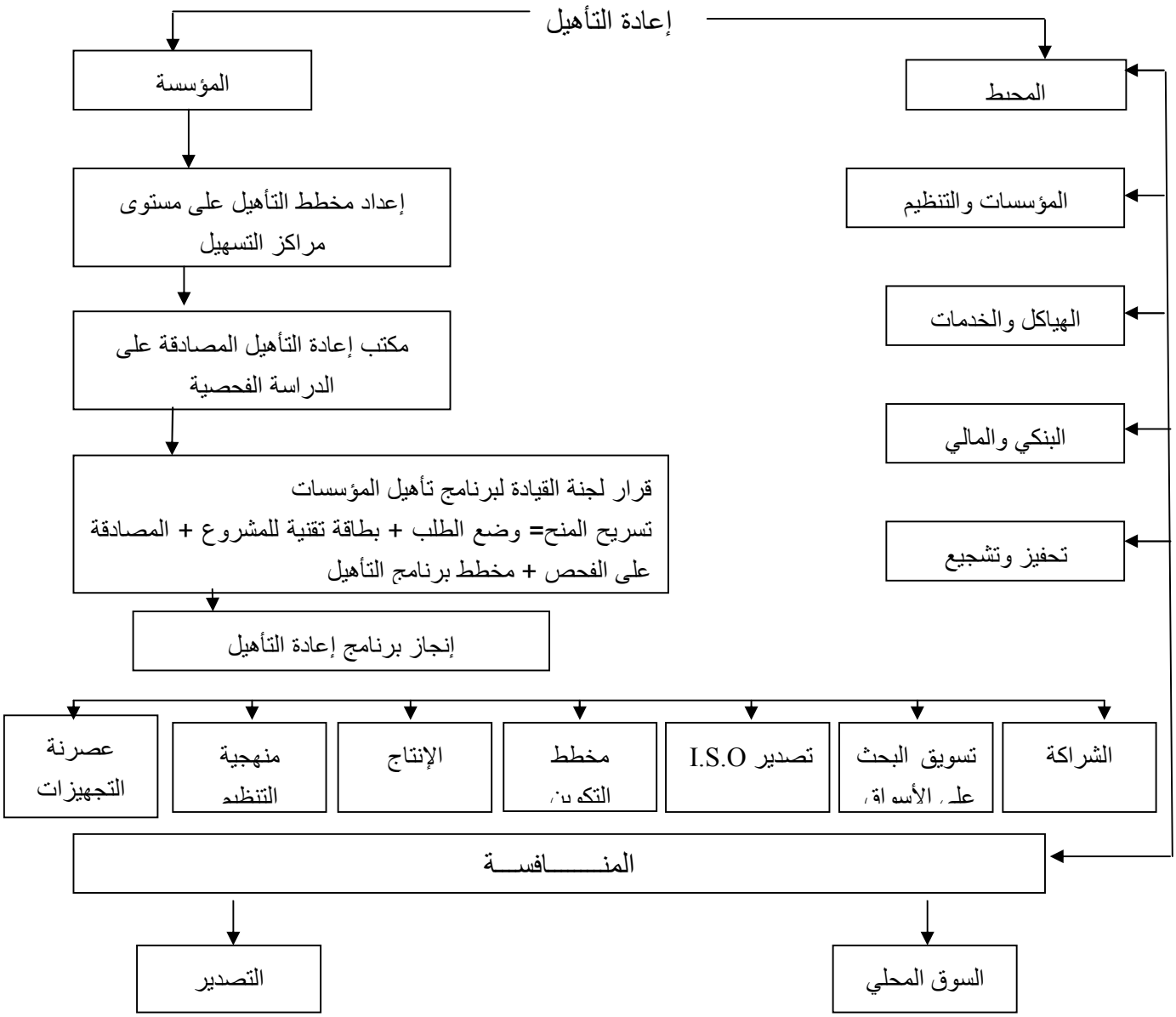

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, برنامج التأهيل, جانفي 2002, ص 2.

1- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية : تم الاتفاق مع البنك الإسلامي للتنمية على فتح خط تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وكذا تقديم مساعدةٍ فنية متكاملة، لدعم استحداث نظم معلوماتية ولدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية، لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة، خاصة مع الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة, كما تم الاتفاق على إنشاء حاضناتٍ نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير التعاون مع الدول الأعضاء والتي تملك تجارب متقدمة في الميدان، كماليزيا واندونيسيا وتركيا[1] ، قامت

[1] وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حصة منتدى التلفزيون, الجزائر, 2004.

مجموعة البنك بالمبادرات التالية[2]:

- تقديم 56 خط تمويل من قبل البنك الإسلامي للتنمية لمؤسسات التمويل الوطنية في 28 دولة عضو، بمبلغ 524 مليون دولار؛
- تقديم 5 خطوط تمويل لمؤسسات تمويل وطنية وإقليمية، لتنمية القطاع الخاص، بمبلغ 10 مليون دولار؛
- إقامة 19 حلقة دراسية، و27 دورة تدريبية؛
- إيفاد 5 بعثات خبراء في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تمويل 4 عمليات بناء القدرات المؤسسية لهيئات متخصصة.

وكخلاصة تسعى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى[3]:

- مواصلة تقديم التمويل المباشر، وغير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المساعدة على خلق بيئة مواتية لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء؛
- الإسهام في الجهود الجماعية الرامية إلى توفير العوامل المساعدة على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتوعية بأهميتها.

2- التعاون الجزائري الألماني : في مجال التعاون الثنائي، وخصوصاً في مجال التكوين والاستشارة, انتقل برنامج التعاون الجزائري الألماني إلى مرحلته الثالثة, فبعد تكوين مجموعةٍ من الخبراء في هذا الميدان، بالإضافة إلى مهام التكوين والاستشارة الموفرة للمؤسسات والجمعيات المهنية, حيث قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمركز الدعم المتواجد في مختلف جهات الوطن[1] ، ويخص هذا البرنامج برنامج التكوين والاستشارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي شرع في تنفيذه منذ شهر أفريل 1988، بتكوين 50 مكوناً جزائرياً بألمانيا، يتولون مستقبلاً تكوين وتحسين مستوى ما يقارب 250 عون استشاري في الجزائر ، و يهدف هذا التعاون إلى تحقيق الأهداف التالية[3]:

- تدعيم وتقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من أجل تحسين فرص استغلال الطاقات العمالية ومنافسة المنتج المستورد؛
- خلق إطار تكويني مؤهل، من أجل الاستشارة والتكوين، في مجال إدارة الأعمال والتسيير، عبر كافة أنحاء التراب الوطني؛
- تكويم مستشارين ومكونين؛

---

[2] نفس المرجع السابق.

[3] نفس المرجع السابق.

[1] وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, حصة منتدى التلفزيون, الجزائر, 2004.

[3] نفس المرجع السابق.

- خلق إطار جيد لاستشارة مختص في إدارة الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 4 إلى 5 مستشارين مركز عمل.

بالإضافة إلى هذا المشروع هناك مشروع تعاون في الأفق مع الطرف الألماني في إطار الشراكة والتعاون يقدر بـ 2,3 مليون دوتش مارك، يخص ترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- التعاون مع البنك العالمي: تم إعداد برنامج تعاون تقني مع البنك الدولي (برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات)، والتعاون بالخصوص مع الشركة المالية الدولية (SFI) لإعداد ووضع حيز التنفيذ لبارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، وسيدخل هذا البرنامج أيضاً في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط [1].

خامسا – برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: انطلاقاً من الهدف الأساسي لبرنامج ميدا المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها, تم تحقيق إلى غاية 2004 حوالي 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر وإنجاز صندوق ضمان القروض مما سيحسن ظروف حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية[2] ، وسيستفيد من هذا البرنامج[3]:

1- جل المؤسسات والصناعات الصغرى والمتوسطة, حيث تمثل برنامج أهل للانتخاب، باستثناء المؤسسات التجارية البحتة، وستستفيد من البرنامج، على وجه الخصوص، المؤسسات الصغرى والمتوسطة المتخصصة في الخدمات.

2- مؤسسات الدعم المشكلة من تجمعات المؤسسات، ومراكز التكوين الخاصة، والمراكز التقنية، والغرف التجارية، وكذا كل مؤسسة معنية بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشركات المالية المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواءً كانت في مرحلة مشروع أو في قيد الإنجاز أو في مرحلة الاستغلال.

3- مؤسسات التأطير العمومية كالوزارات, المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة, وكالة دعم الاستثمار, والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

وقد سخر مبلغ 57 مليون أورو، أي ما يعادل 39 مليار دينار جزائري، لتجسيد هذا البرنامج.

1- وحدة تسيير البرنامج (UGP): تتضمن وحدة تسيير البرنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنفيذ التقني والإداري للبرنامج المتعلق باتفاقية التمويل المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. الوحدة مهيكلة على شكل فرقٍ صغيرة تضمن سبعة أخصائيين في كل القطاعات، مقرها في الجزائر العاصمة، لكن تتدخل على مجمل الإقليم،

---

[1] وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, حصة منتدى التلفزيون, الجزائر, 2004.

[2] وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, حصة منتدى التلفزيون, الجزائر, 2004.

[3] الاتحاد الأوروبي, مجلة بعثة اللجنة الأوربية بالجزائر, العدد2, أفريل/ ماي 2001, ص 5.

ومنه سيتم إقامة 12 ملحقة جهوية؛ بهدف ضمان مهام الإعلام، وترقية البرنامج لدى الفعالين السابق ذكرهم، ومساعدة المقاولين وتقديم النصائح لهم عند تحضير المشاريع، وتأدية دور مركز دعم وموارد للخبراء، وتقديم دعم للغرف التجارية والصناعية لتنفيذ البرنامج على الصعيد الجهوي، وأخيراً ضمان الاتصال مع وحدة تسيير البرنامج على مستوى المقر المركزي[1].

2- النتائج المرتقبة من البرنامج : من بين هذه النتائج نذكر[2]:

- تحسين قدرات 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، خاصة للسماح لها بالتأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق، من خلال 80 مشروع نموذجي، و75 مشروع مشترك أو مؤسساتي خاص بالتكوين والاستشارة؛
- تسهيل الوصول إلى المعلومة المهنية على رؤساء المؤسسات، والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص، عبر 25 مشروعاً؛
- تأهيل أنظمة جديدة للدعم تتولى تقديم خدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- استجابة أحسن للحاجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عبر دعم يهدف إلى خلق 14 شركة مالية متخصصة؛
- توفير شبكة وطنية للمعلومات، تتولى مهمة تسيير وتوزيع مختلف المعلومات الاقتصادية, المالية, والتقنية، لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

3- أهداف البرنامج : يهدف البرنامج إلى تحقيق ما يلي[3]:

1- تحسين مستوى القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الجزائرية من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

2- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، في مجال التكوين، والاستشارة، والمعلومات، من أجل تحقيق أفضل اندماج لها في اقتصاد السوق؛

3- دعم خلق شركات متخصصة وتطويرها؛

4- تغطية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛

5- دعم المحيط المقاولاتي.

---

(1) لخلف عثمان, مرجع سابق, ص 307.

(2) الاتحاد الأوروبي، ص 5؛ لخلف عثمان, مرجع سابق, ص 307.

(3) الاتحاد الأوروبي, مرجع سابق, ص 6.

بالإضافة إلى[1]:

1- تقديم تشخيص إستراتيجي؛

2- المساعدة على وضع حصة الأعمال؛

3- تسهيل الحصول على التمويل من خلال صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

وفي الأخير يمكن القول أن التمويل الموجه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل برنامج ميدا يغطي الجزء الكبير من التكلفة, ويتم تطبيق إجراءات التمويل على المؤسسة المستفيدة حسب طبيعة الخدمات كالتالي[2]:

- التشخيص 20%؛
- عمليات التأهيل الأكثر أولوية 20%؛
- عمليات أخرى 30% إلى 50%.

سادسا- أهداف ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يلي[1]:

1- إنعاش النمو الاقتصادي.

2- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي.

3- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- ترقية إطارٍ تشريعي وتنظيمي ملائم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- وضع أنظمة جبائية قادرة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق منظومةٍ جديدة للإعفاء الضريبي تخدم رأسمالية المؤسسات وإنتاجها.

7- تبني سياسة تكوين وتسيير الموارد البشرية، وتشجيع الإبداع والتجدد.

8- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية لاحتياجاتها.

9- تحسين الأداءات البنكية في معالجة الملفات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

10- تشجيع بروز محيطٍ اقتصادي وتقني وقانوني، يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها.

---

[1] إسماعيل بوخاوة وعبد القادر عطوي, "التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة", بحوث ومناقشات الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس سطيف والبنك الإسلامي للتنمية أيام 24- 27 ربيع الأول 1424 هـ الموافق لـ 25-28 ماي 2003 م , ص 15.

[2] نفس المرجع السابق, ص 16.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, المادة 11 من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

11- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

12- تحسين الأداءات البنكية في معالجة الملفات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كل هذه الأهداف تضاف إلى أهداف الدعم التي تتوخى الدولة الوصول إليها وهي[2]:

1- التشغيل: هذه المؤسسات تهدف إلى امتصاص البطالة، وخلق مناصب شغل.

2- الاستثمار: يجب استهداف رقم معين من المؤسسات المنتجة الجديدة.

3- التموقع الجهوي والدولي: يجب استهداف قطاعاتٍ إنتاجية معينة تكون للجزائر فيها ميزة تنافسية وتوفر الموارد الأولية.

4- النوعية: يجب التكيف مع معايير الجودة المطلوبة دولياً.

إضافة إلى ترقية المحيط الخارجي لنشوء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على صعيد الجوانب التالية[10][1]:

1- الجانب القانوني الملائم؛

2- الفضاءات الوسيطة؛

3- البنوك والمؤسسات المالية؛

4- المشاكل؛

5- مراكز الدعم؛

6- معاهد التكوين والخبرة.

سابعا- تأهيل دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[11]: إن مشكل التمويل الذي تطرقنا إليه سابقا, دفع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى العمل على إحداث آليات مالية يتلاءم وخصوصية هذه المؤسسات وهذا في إطار برنامج الحكومة والمشروع الحكومي لإصلاح المنظومة البنكية والمالية وهذا بإعداد اقتراحات مالية جديدة بالرجوع إلى التجارب الدولية.

ومن بين أطر برنامج الحكومة إضفاء المرونة على الأداة الإنتاجية لتمكينها من التطور والتأقلم مع التغيرات في ظل اقتصاد متفتح, وتستهدف التعبئة الحقيقية للاستثمار بكل أشكاله وكذا الطاقات الفنية والبشرية والمادية و التسييرية.

كما أن الإعلان عن إنشاء صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره 30 مليار دينار جزائري, وصندوق رأسمال المخاطر قدره 3.5 مليار دينار جزائري, من شأنه المساهمة بلا شك في تسهيل الحصول على القروض البنكية.

إضافة إلى ما سبق تم إنشاء صندوق ضمان القروض البنكية الموجهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي

---

[2] بشير مصطفى, "عناصر إستراتيجية تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر", مجمع الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, جامعة الأغواط, 2002, ص 17.

[1] بشير مصطفى, مرجع سابق، ص 17.

(2)- وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, مداخلة الوزير بمناسبة مرور 10 سنوات على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, الجزائر, 2004.

انطلق سنة 2004، وهذا تطبيقاً للأحكام التي جاءت في القانون التوجيهي 18/01[3]، والذي سيساهم بدوره في التخفيف من حدة مشكل التمويل.

إضافة إلى مشكل التمويل, هناك مشكل العقار، ففي إطار تحسين استغلال العقار الصناعي قامت الحكومة بإنشاء شركات مساهمات الدولة، وهذا لإعادة تنظيمه، والتكفل تدريجياً بتهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط والتخزين، عبر كافة التراب الوطني، بحيث يجد المستثمر الفضاءات الصناعية مهيأة ومزودة بالوسائل اللازمة لقيام المشاريع.

وفي إطار العمل الحكومي لتقريب الإدارة من حاملي المشاريع الاستثمارية، قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء 14 مركز للتسهيل، والتي ستضطلع بمهمة لتسهيل إجراءات التأسيس والإعلام والتوجيه, ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومرافقة أصحاب المشاريع.

ودعماً للتنمية المحلية, فبالإضافة إلى وكالة دعم تشغيل الشباب بقدر واف في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر جزءً لا يتجزأ من القطاع, تم إنشاء 48 مديرية ولائية تلعب دور المنشط والمتابع لنشاطات هذه المؤسسات, كما سيساهم اتجاه فئة أصحاب المشاريع التي تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة، والذي يقوده الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC), جهاز القرض المصغر, في دفع عملية إنشاء المؤسسات على المستوى المحلي.

وبالنسبة لمجال التسويق, فإن الحكومة والوزارة تسعى جاهدة لإيجاد آلية دعم، تتمثل في منح حوافز تتمثل في إعفاءاتٍ ضريبية وتسهيلاتٍ للحصول على القروض والأراضي اللازمة لإقامة مشاريع عليها، وتوفير مناخٍ استثماري ملائم للمؤسسات التي تعمل في المناطق النائية.

الخاتمة : مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال بعدة مراحل، حيث كانت معظم المؤسسات مملوكة من طرف المستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال، ليتطور تعدادها بمرور الوقت ويشمل القطاع العام والخاص، وازدادت أهميتها من خلال مساهمتها في خلق مناصب شغل وكذا خلق قيمة مضافة ، غير أنها تعايشت مع مجموعةٍ من المشاكل التي تستدعي وقفة؛ لمعرفة موضع التقصير، وذكر المشاكل هنا يعد من أهم الخطوات في سبيل التوصل إلى حلولٍ مستقبلاً، كما رأينا الدعم الكبير الذي تلقته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوزارة المكلفة بالقطاع، ومختلف الهيئات الحكومية المتخصصة لدعم هذا القطاع، من بينها بعض الوكالات الخاصة بدعم الاستثمار في هذا المجال، بالإضافة إلى مراكز التسهيل وحاضنات الأعمال؛ هذه الهيئات تتماشى والإجراءات التي اتخذتها الجزائر، لتنمية هذا القطاع، كآلياتٍ لترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره الكفيل بتهيئتها؛ هذه الآليات جاءت كحلولٍ أو تذليلٍ للمشاكل التي كنا تطرقنا لها فيما سبق.

---

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد 74 المؤرخة في 13 نوفمبر 2002: المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 2002/11/11 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي.

قائمة المراجع :

1. الجابرية لقاسمي، دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع و الأفاق 2000
2. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، إدارة المشروعات التجارية الصغيرة، دار صفاء، عمان، ط1، 2002
3. عبد الرحمن يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية1996
4. كاسر نصر المنصور و شوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء، دار حامد،عمان،2000
5. كاسر نصر المنصور و شوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء، دار حامد،عمان،2000
6. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الدار المحمدية العامة للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998
7. مُحَمَّد خليل كمال الحمزاوي، اقتصاديات الإتتمان المصرفي، منشاة المعارف، الإسكندرية،مصر.الطبعة(2)،2000
8. منال طلعت محمود، التنمية و المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001
9. مُحَمَّد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة (مجموعة النيل العربية)، سنة 2003
10. مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، التنمية الإقتصادية (مفهومها،نظرياتها،سياساتها)، الدار الجامعية، مصر، 1998
11. الاتحاد الأوروبي, مجلة بعثة اللجنة الأوربية بالجزائر, العدد2, أفريل/ ماي 2001.
12. إسماعيل بوخاوة وعبد القادر عطوي, "التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة", بحوث ومناقشات الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصادياًت المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس سطيف والبنك الإسلامي للتنمية أيام 24- 27 ربيع الأول 1424 هـ الموافق لـ 25-28 ماي 2003 م
13. البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة, مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, عدد تجريبي جانفي 2002.
14. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد 74, المؤرخة في 13 نوفمبر 2002 ، المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 2002/11/11 ، المتضمن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي.
15. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, المادتين 08, 09 من المرسوم رقم 12/93 الصادر في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات.
16. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: المادة 16 المعدلة بالمادة 60 من القاون رقم 03- 22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424هـ الموافق لـ 28 ديسمبر 2003، المتضمن قانون المالية لسنة 2004

17. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد 74, المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 2002/11/11 ، المتضمن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي.
18. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, المرسوم التنفيذي رقم 80/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003، المتضمن إنشاء المجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله.